

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٠٧**

الأربعاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

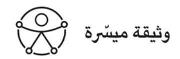
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

2002119 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم، أود أولاً أن أعرب عن قلقي إزاء الحالة الإنسانية البائسة والمتدهورة وأثرها على النساء والأطفال، ولا سيما في شمال غرب سورية بسبب الغارات والقصف المكثف وغير ذلك من الأعمال القتالية التي نشهدها جميعا؛ وأود، ثانيا، أن أطلع مجلس الأمن على آخر المستجدات فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية في الشمال الشرقي عقب اتخاذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)؛ وثالثا، أن أوافي المجلس بآخر المستجدات عن الحالة في الركبان؛ ورابعاً، أن أوجه الانتباه إلى أثر التحديات الاقتصادية على المعاناة الإنسانية في سورية.

أولاً، لقد تصاعدت وتيرة الأعمال العدائية في الأيام الأخيرة في منطقة إدلب، ولا سيما حول معرة النعمان وسراقب وغرب حلب. ويبدو أن العمليات القتالية في تلك المناطق أكثر حدة من أي معارك شهدناها خلال العام المنقضي. وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه، لا يزال المدنيون يتعرضون لقصف جوي ومدفعي مكثفين. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أُفيد عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ مدنياً نتيجة للغارات الجوية في إدلب. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أفادت تقارير بأن ثمانية مدنيين قتلوا في كفر تاعل، إلى الغرب من حلب، إثر غارة جوية بالقرب من منزلهم. وإجمالا، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حوادث قُتل فيها ما لا يقل عن ٨١ مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال، نتيجة الهجمات الجوية والبرية خلال الأسبوع الممتد من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير. ويضاف هذا العدد الإجمالي إلى أكثر من ١ ٥٠٠ حالة وفاة بين المدنيين تحققت منها مفوضية حقوق الإنسان منذ بدء التصعيد في أواخر نيسان/أبريل.

وقد وردت التقارير الأكثر إثارة للقلق من جنوبي إدلب، وهي المنطقة التي كانت محور تركيز مئات الضربات الجوية التي شنتها الحكومة السورية وحلفاؤها. وفي الوقت نفسه، تواصل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قصف مدينة حلب، مما أسفر عن مقتل أو إصابة عشرات المدنيين. وتكتظ الطرق المؤدية إلى الشمال من سراقب وغربها، بما في ذلك حول أريحا ومواقع أخرى على طول الطريق السريع M4، بالمركبات إذ يسعى الناس إلى الفرار من القصف والخطوط الأمامية، طلبا للسلامة. إن مئات الآلاف من المدنيين معرضون للخطر، وبالتالي فإنهم يهربون.

وينتقل معظم المتضررين – أكثر من ٩٩ في المائة – من جنوب إدلب إلى مواقع أخرى في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتقييمنا هو أن ما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ شخص قد انتقلوا خلال اليومين الماضيين. وغادر حوالي ١١٥ ٠٠٠ شخص في الأسبوع الماضي. وفر ما يقرب من ٣٩٠ ٠٠٠ شخص خلال الشهرين الماضيين. وتنتقل العديد من العائلات عدة مرات. وهم يصلون إلى مكان يعتقدون أنه آمن ليجدوا أن القنابل تلاحقهم. ولذلك، فإنهم يضطرون للانتقال مرة أخرى.

وهذه الدورة مألوفة جداً في شمال غرب سورية. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أعلنت تركيا والاتحاد الروسي وقفا لإطلاق النار، ولكنه لم يصمد. وفتحت حكومة سورية ثلاث نقاط عبور لتيسير انتقال المدنيين إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وتشير التقارير الأولية المقدمة من الاتحاد الروسي إلى أن ٤٠٠ مدني مروا عبر نقاط العبور تلك.

إن العنف في شمال غرب سورية يدعو إلى الأسف. وكما حذرت المفوضة السامية باشليه،

"فإن النساء والرجال والأطفال الذين يقومون ببساطة بالأنشطة اليومية في المنازل وفي أماكن العمل وفي الأسواق وفي المدارس يُقتلون ويُشوهون في أعمال عنف هوجاء".

ومن الضروري أن توافق جميع الأطراف على الوقف الفوري للأعمال العدائية في منطقة تخفيف التوتر في إدلب وحولها.

وفي خضم القتال الدائر، قدمت المنظمات الإنسانية مساعدات غذائية لأكثر من ١,٤ مليون مدني وإمدادات صحية لعلاج ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في الأسابيع الأخيرة. وتحقق ذلك كله من خلال العمليات العابرة للحدود، على النحو الذي أُعيد الإذن به بموجب القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠). ولا تزال هذه هي الطريقة الوحيدة لمساعدة أكثر من ٢,٨ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في شمال غرب سورية.

ولكن الأطراف المسيطرة لم تيسر حتى الآن الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية داخل سورية لتقديم المساعدة عبر خطوط التماس، بما في ذلك جهود الهلال الأحمر العربي السوري، الذي ناقشت مع المسؤولين فيه هذه المسائل في الأسبوع الماضي والذي ما زلت أدعم عمله. وقد حالت العمليات الإنسانية عبر الحدود دون وقوع كارثة إنسانية هائلة في الشمال الغربي، ولكن لا يُخطئن أحد بخصوص ذلك: فالمدنيون لا يزالون يعانون معاناة رهيبة.

وفي ظل الظروف الراهنة، لا يملك العاملون في المجال الإنساني القدرة على تلبية مستوى الاحتياجات التي نشهدها. ونتلقى تقارير عن تصاعد التوترات بسبب عدم كفاية الاستجابة الإنسانية. وقد وجهت الأسر التي شُردت مؤخرا وتأوي حاليا على جوانب الطرق، تحت صفائح رقيقة من البلاستيك أو في ملاجئ مؤقتة أو في مبان غير مكتملة، نداءات يائسة للحصول على مزيد من الدعم.

وتكلمت مع سوريين في إدلب مرة في أخرى في الأسبوع الماضي. ويجري موظفو الأمم المتحدة الآخرون باستمرار محادثات مماثلة. ويشعر الناس بالحصار بشكل متزايد حيث أن القصف يتبعهم من مكان لآخر. وهم في حالة صدمة ويشعرون بأن العالم قد تخلى عنهم تماما. وهم لا يفهمون لماذا لا يستطيع المجلس وقف مذبحة بحق السكان المدنيين المحاصرين في منطقة حرب. ورسالتهم إلى الحاضرين هنا هي أساسا نفس الرسالة التي نقلتها عندما قدمت إحاطة إلى المجلس في ٣٠ تموز/يوليه، ومفادها: "[نحن] خائفون. أرجوكم ساعدونا. اجعلوها تتوقف." (S/PV.8589، الصفحة ٦).

وتتمثل الحاجة الأكثر إلحاحا في حماية السكان المدنيين وزيادة الاستجابة الإنسانية. ولكي يتسنى تحقيق ذلك، أدعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية بأمان ودون عوائق لتلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين. كما تحاول المنظمات الإنسانية مساعدة المدنيين في الابتعاد عن الخطر. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، ساعدت المنظمات غير الحكومية في نقل ١ ٨٠٠ مدني طلبوا المساعدة للانتقال إلى مناطق لا تتعرض لخطر وشيك بهذه الدرجة. وعقب مفاوضات مع الأمم المتحدة، قدم مركز المصالحة الروسي بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية

السورية المساعدة في إبرام ”هدنة إنسانية“ على طول طرق محددة لتيسير المرور الآمن للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وهذه العمليات المنقذة للحياة ضرورية وقيمة إلى حد ما، ولكنها تؤكد أساسا على الشرط الأساسي، ألا وهو، وقف القتال.

ثانيا، لا تزال الحالة الإنسانية في الشمال الشرقي صعبة. ولا يزال نحو ٧٠ ٠٠٠ شخص مشردين في أعقاب العمليات العسكرية التي شهدناها في تشرين الأول/أكتوبر. ويعيش ٩٠ ٠٠٠ شخص إضافي في مخيمات المشردين داخليا، بمن فيهم أكثر من ٦٦ ٠٠٠ شخص في مخيم الهول. وهؤلاء السكان الضعفاء هم من بين ١,٨ مليون شخص في الشمال الشرقي يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٩، تلقى ما متوسطه ٨٥٠ ٠٠٠ شخص من المحتاجين المساعدة على أساس شهري من داخل سورية، وزاد هذا العدد زيادة كبيرة خلال العام.

ومع ذلك، ومع استبعاد معبر اليعربية، تتوقع منظمة الصحة العالمية حدوث انخفاض في الخدمات الطبية المتاحة وعجز متزايد في اللوازم الطبية. وهناك نحو ٤٠٠ ٠٠٠ من المواد الطبية، كان من المقرر تسليمها، أصبحت عالقة على متن الشاحنات في العراق وغير قادرة على العبور. وقد طلب الأمين العام من أعضاء المجلس تقديم دعمهم للتوصل إلى اتفاق بشأن السماح بدخول تلك المواد. ولكنها لا تزال حتى اليوم موجودة في العراق.

وتواصل الأمم المتحدة مساعيها لدى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة السورية، لكفالة وجود خطوط إمداد وقدرات إنسانية موثوقة وكافية في الشمال الشرقي. وفي هذا الصدد، لا يزال التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية على إعادة فتح الطريق السريع M4 أمرا حاسما. ولم تذهب أي قوافل تابعة للأمم المتحدة تحمل إمدادات طبية من دمشق إلى الشمال الشرقي في هذا الشهر. وكانت هناك ثلاث عمليات نقل جوي في كانون الأول/ديسمبر؛ ولم تُنفذ أي عملية من هذا القبيل حتى الآن في كانون الثاني/يناير. وداخل منطقة ما تُسمى عملية نبع السلام، لم يتسن حتى الآن إيفاد بعثة تقييم عبر خطوط التماس إلى رأس العين، كان من المقرر إرسالها في وقت سابق من هذا الشهر، وذلك بسبب الشروط التي فرضتها جميع الأطراف فيما يتعلق بتكوين البعثة.

ولم يكن أي من ذلك مفاجئا لموظفي المساعدة الإنسانية من ذوي الخبرة في الأمم المتحدة. فصعوبة نقل المعونات الأساسية عبر خطوط التماس أو نقل السلع والموظفين عبر المناطق المتنازع عليها هي أمر أصبحنا على دراية تامة به على مدى سنوات النزاع التسع. وعلى النحو المطلوب في القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، سيقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس بحلول نهاية شباط/فبراير عن جدوى استخدام طرائق بديلة بالنسبة لمعبر اليعربية الحدودي من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية، إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سورية من خلال أقصر الطرق، ووفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية.

ثالثا، بخصوص الركبان واستنادا إلى التقديرات المتاحة، فقد غادر قرابة ٢٠ ٠٠٠ شخص مخيم الركبان خلال الشهور الأخيرة، أي ما يعادل نحو ٥٠ في المائة من سكان المخيم. وتشير التقارير إلى أن عدة آلاف آخرين من الأشخاص الذين لا يزالون في الركبان يرغبون في المغادرة. ولم تُكلل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري لتيسير المغادرة الطوعية بالنجاح. وفي غضون ذلك، تواصل الأمم المتحدة دعوة الأطراف المعنية إلى إيجاد حلول دائمة لجميع سكان الركبان.

رابعاً، يسبب الوضع الاقتصادي في سورية صعوبات متزايدة بالنسبة للمدنيين في جميع أنحاء البلد. ففي كانون الثاني/يناير، استمرت قيمة الليرة السورية في الانخفاض في السوق غير الرسمية. وفي بعض المناطق، جرى تداولها بأكثر من ١ ١٠٠ ليرة سورية

مقابل دولار الولايات المتحدة. ويعادل هذا نصف قيمتها قبل ستة أشهر. ويجد السوريون الذين يخرجون لشراء المواد الغذائية كميات أقل من هذه المواد في أسواقهم، بما في ذلك أولئك الذين يبحثون عن أساسيات مثل الأرز والزيت والسكر. وزادت أسعار معظم الأصناف المتاحة عن أي وقت مضى – وقد ارتفع سعر الخبز، على سبيل المثال، بأكثر من ٥٠ في المائة في بعض المناطق في الأشهر الأخيرة.

وتشير التحليلات إلى أن الأمن الغذائي في سورية تدهور خلال العام المنقضي. وتحاول وكالات المعونة ضمان حصول أضعف الفئات السكانية على التغذية الكافية. ويدعم برنامج الأغذية العالمي ٤,٥ ملايين شخص في جميع أنحاء سورية على أساس شهري بمساعدة غذائية عامة. وأُعرب عن امتناني للجهات المانحة على التبرعات التي تقدمها لجعل ذلك الأمر ممكنا.

لكن أي تدهور إضافي في الاقتصاد السوري سيترك المزيد من الناس معرضين للخطر وبحاجة إلى المساعدة في العام المقبل، وبالتالي فإن الدعم المستمر من المانحين هو أمر حيوي.

دعوني أعود أخيراً إلى نقطتي الأولى حول شمال غرب سورية. يجب على أطراف الصراع وأصحاب النفوذ وقف القتال. فما لم تتوقف الأعمال العدائية الحالية سنشهد كارثة إنسانية أكبر. آمل أن يتخذ المجلس كل الخطوات لتجنب ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي بهذا البيان بشأن الحالة الإنسانية في سورية بالنيابة عن المشاركين في الصياغة من ألمانيا وبلجيكا.

أود أولاً أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية الهامة اليوم. كما نعرب عن امتناننا لجميع العاملين في المجال الإنساني والطبي في جميع أنحاء سورية، وخاصةً العاملين في البيئة الخطرة في شمال غرب سورية.

إننا نشعر بقلق شديد بشأن سلامة ٤ ملايين مدني في شمال غرب سورية، وخاصة بعد ورود تقارير عن غارات جوية وعمليات قصف مستمرة. لقد تكثف مرة أخرى الهجوم العسكري المستمر خلال الأشهر الماضية، وخاصة منذ نهاية الأسبوع الماضي، والذي يتسبب في المزيد من المعاناة الإنسانية الجسيمة في قلب فصل الشتاء. وهذا لا يزال يؤدي إلى الموت والتشريد والدمار، كما وصف ذلك مارك لوكوك للتو. نذكر مرة أخرى بأن ثمة التزامات إنسانية يجب مراعاتها وأن هناك قواعد للحرب.

إن للمدنيين الحق في الحماية من أهوال الحرب، وعلى الأطراف المتحاربة الالتزام بضمان حمايتهم. لقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن أكثر من ١٥٠٠ مدني لقوا حتفهم منذ نيسان/أبريل، عندما بدأت التصعيدات العسكرية الحالية. نحن ندين إزهاق أرواح المدنيين. لقد تم منذ ١ كانون الأول/ديسمبر تشريد ما يُقدر بنحو ٣٩٠ ألف شخص. في الأسبوعين الماضيين وحدهما، تم تشريد ١٦٠ ألف شخص. الغالبية العظمى منهم، حوالي ٨٠ في المائة، من النساء والأطفال.

منذ بداية هذا الهجوم العسكري أدت الغارات الجوية إلى تدمير مستشفيات ومدارس وأسواق وأماكن يوجد فيها مشردون داخليا؛ وبعض تلك الأماكن كان قد تم فرض التهدئة عليها، مما يعني أن الأطراف التي تهاجمها كانت على دراية جيدة بموقعها. مرة أخرى، هوجمت خلال الأسابيع الماضية مواقع في إدلب كانت قد لجأ إليها مدنيون طلبا للمأوى أو الرعاية. فهذه الهجمات غير مقبولة.

إننا، نحن المشاركين في الصياغة، ندين هذا العنف وندعو إلى محاسبة المسؤولين عنه. ونؤيد في هذا الصدد عمل مجلس التحقيق وكذلك عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية.

ندعو مرة أخرى إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. وندين الهجمات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن؛ ومع ذلك، كما ذُكر سابقًا، لا يمكن أبداُ لجهود مكافحة الإرهاب أن تعفي الأطراف من التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ويشمل ذلك مبدأي التمييز والتناسب.

لقد قام المجلس في ١٠ كانون الثاني/يناير بالتمديد للآلية العابرة للحدود، فكفل بذلك تدفق المساعدات الإنسانية إلى سكان إدلب. قلناها آنذاك وسنقولها مرة أخرى اليوم: أصابتنا خيبة أمل شديدة إزاء عدم إمكان التجديد لمعبر اليعربية بسبب معارضة دولة عضو واحدة.

كانت اليعربية معبرا هاما تم استخدامه بكثافة. فقد أتاح المعبر تدفق المساعدات الطبية إلى شمال شرق البلاد، حيث كان هناك ١,٤ مليون مستفيد في عام ٢٠١٩. وقبل ثلاثة أسابيع لم يكن هناك بديل عملي لهذا المعبر. لقد كلف المجلس الأمين العام بالنظر في البدائل المحتملة لنقطة العبور هذه، ونتطلع إلى التقرير الذي سيُنشر في شباط/فبراير.

لا يزال الوضع مزريًا في أنحاء أخرى من سورية. ففي مخيم الهول لا يزال أكثر من ٦٥ ألف شخص يتلقون المساعدات الإنسانية، ومع ذلك لا يزال الوضع مقلقًا للغاية. وفي الركبان لا يزال عدة آلاف من الأشخاص عالقين في المخيم، في وضع بائس. يجب أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من مساعدتهم على المغادرة بطريقة طوعية وآمنة وكريمة، أو تقديم المساعدة لمن بقوا في المخيم.

أخيراً، يدعو القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) جميع الأطراف إلى ضمان تقديم مساعدة إنسانية مبدئية ومستدامة ومحسّنة إلى سورية في عام ٢٠٢٠. وقد أيد المجلس وجميع أعضائه هذا القرار قبل بضعة أسابيع فقط. لقد حان الوقت لأن تفي بهذا الالتزام جميع أطراف الصراع، خاصةً السلطات السورية، ولذا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذه بالكامل كأولوية.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته في هذا الصباح.

منذ أن اجتمع المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.8694)، تدهورت حالة الأزمة الإنسانية في سورية بشكل كبير، كما رأينا وسمعنا. فقد أصبحت الآن حياة ملايين المدنيين في خطر أكبر، حيث تكثف القوات المشتركة لنظام الأسد وروسيا والنظام الإيراني وحزب الله هجومها للتأكد من التوصل إلى نهاية عسكرية، وليست سياسية، للصراع في سورية.

لقد رفضت روسيا تقديم مساعدات إنسانية مبدئية للمحتاجين في جميع أنحاء سورية لأكثر من ثماني سنوات. والآن، بعد أن اتبعت الصين خطاها بشكل أعمى، صعّدت روسيا حملتها لتقييد إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية في سورية من خلال جهد خبيث ومسيّس لتقويض قرار عبور الحدود (القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)). إن الخطوة التي اتخذتها روسيا والصين في ١٠ كانون الثاني/يناير لتقليص توصيل المساعدات بشكل كبير هو جزء من استراتيجية واضحة لقطع شريان الحياة العابر للحدود الذي يعتمد عليه ٤ ملايين شخص. لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. يجب على المجلس أن يعمل مع الشركاء في العمل الإنساني، وليس ضدهم، في هذه المهمة الأكثر أهمية، وهي ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى ملايين المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك الشمال الشرقي حيث تواجه أرواح أكثر من مليون شخص منعطفا خطرا.

لقد أوقف إغلاق معبر اليعربية تقديم حوالي ٤٠ في المائة من المعدات والإمدادات الطبية التابعة للأمم المتحدة إلى المدنيين في شمال شرق سورية. وتم في مخيم الهول خفض كمية الإمدادات الطبية الحيوية بين ليلة وضحاها بنسبة ٦٠ إلى ٧٠ في المائة. من بين الأشياء الأخرى التي كانت تعبر اليعربية بشكل منتظم هي حقائب المواد المساعدة على مكافحة الأمراض التي تنقلها المياه، والإمدادات اللازمة لحماية الأطفال وأنشطتهم التعليمية التي تصل إلى آلاف الأطفال المصابين بصدمات نفسية، وخدمات التغذية المنقذة لحياة عشرات الآلاف من الأطفال والنساء الحوامل. هذه التخفيضات التي يمكن تفاديها تمامًا تؤكد ما نعرفه بالفعل، وهو عدم وجود سبب واحد وجيه لإغلاق هذا المعبر الحدودي على الإطلاق.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى المجلس، والذي ينبغي أن يتضمن تحليلًا واضحًا ومحددًا بشأن ما إذا كانت هناك بدائل مجدية لمعبر اليعربية أم لا. ونتوقع أن يوثق التقرير قيود الوصول التي تواجه وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية العاملة في البلد.

هناك في المجلس من يتساءلون عن سبب عدم توصيل مساعدات الأمم المتحدة ببساطة وبسرعة وبدون عوائق عبر دمشق. والجواب على ذلك واضح. لأن نظام الأسد يستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح للعقاب الجماعي ضد المدنيين السوريين، وهي استراتيجية ليست جديدة للأسف. فلنأخذ على سبيل المثال الحالة في مخيم النازحين داخليا في الركبان. لقد تطلب الأمر بذل جهد هائل لإقناع روسيا والنظام بالموافقة على ثلاث شحنات إنسانية خلال الـ ١٨ شهرًا الماضية. ولا يمكننا أن نسمح لمخيم الركبان بأن يكون نموذجًا لكيفية إيصال المساعدات في سورية، حيث ترفض روسيا والنظام مرارًا وتكرارًا وتقيد وتؤخر إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى السكان الذين يعتمدون تمامًا على المساعدات الإنسانية. ولا ينبغي للمجلس قبول مثل هذا الواقع القاتم لملايين السوريين الذين يعتمدون علينا لتخفيف معاناتهم.

ويقودني ذلك إلى مثال آخر مثير للقلق حيث يعمد الروس وحليفهم، أي النظام، إلى مفاقمة مأساة إنسانية. وكما سمعنا للتو، أجبر خلال اليومين الماضيين وحدهما، نتيجة للهجوم الذي جرى في شمال غرب سورية، ٢٠ ألف مدني على الفرار من ديارهم في إدلب وغرب حلب جراء سلسلة من الغارات الجوية ونيران المدفعية التي تطلقها قوات نظام الأسد وروسيا والنظام الإيراني وحزب الله مجتمعين. وقد استمرت هذه الغارات الجوية بلا هوادة وأصابت أكثر من ٥٠ ضاحية منذ ١٤ كانون الثاني/يناير وقتلت ٥٠ مدنيًا على الأقل. إن روسيا والنظام يكتبان استراتيجيتهما العسكرية بالدم السوري.

تقدم الولايات المتحدة دعمها الكامل لمجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة المكلف بالتحقيق في الهجمات التي استهدفت مرافق الأمم المتحدة وتلك التي تدعمها في شمال غرب سورية والتي يتحمل النظام وروسيا مسؤولية كبيرة عنها. وسنواصل دعم مجلس التحقيق وعمله ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا. وتظل الولايات المتحدة حريصة على العمل مع شركائها في المجلس لكفالة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع السوريين بغض النظر عن من يسيطر على الإقليم.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر مارك لوكوك على إحاطته. وكما قال السيد لوكوك، فإن أولويتنا المباشرة هي بذل كل ما في وسعنا لإنهاء الهجوم الجاري على إدلب.

تدين فرنسا بشدة القصف العنيف الذي شنه سلاح الجو التابع للنظام وحلفاؤه في محافظة إدلب. لا يمكن استخدام مكافحة الجماعات الإرهابية كذريعة للقصف العشوائي الذي يصيب المدنيين بالدرجة الأولى. وكان المستشفى في سرجة

وسيارات الإسعاف والبنية التحتية التابعة للخوذات البيضاء هدفًا للضربات. وإنه لأمر مروع وغير مقبول أن تظل المرافق الصحية والمدارس هدفا للهجمات في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. والتقرير الذي قدمته في ١٦ كانون الثاني/يناير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والذي يوثق انتهاكات حقوق الطفل في سورية (A/HRC/43/CRP.6)، معبر للغاية. تعمد القوات الحكومية إلى مهاجمة المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، وبالتالي فإنها لا ترتكب جائم حرب فحسب بل وتقوم بتدمير مستقبل جيل محروم من التعليم. وستتم محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

إن الأزمة الإنسانية المتفاقمة تبعث على القلق الشديد. حيث يتعرض ثلاثة ملايين شخص، حوالي ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال وما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص نزحوا منذ أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر إلى هجمات يومية على يد النظام وحلفائه. وفي هذا السياق، يجب أن نركز جهودنا على ثلاثة مجالات ذات أولوية.

يتمثل أولها في خفض التصعيد فورا. وندعو الموقعين على اتفاق إدلب لوقف إطلاق النار، وفي المقام الأول روسيا، إلى استئناف الامتثال الصارم لالتزاماتها وكفالة وقف إطلاق نار فعلي في منطقة الشمال الغربي بهدف إنهاء الأعمال القتالية.

ويتجلى الثاني في حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، وكذلك البنية التحتية المدنية. إن احترام القانون الدولي الإنساني أمر غير قابل للتفاوض. ويجب على مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في الهجمات التي وقعت في الشمال الغربي، الذي ندعمه بشكل كامل، إلقاء الضوء على الحوادث.

ويتجلى الثالث في كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق عن طريق تقديم المساعدة المستمرة عبر الحدود. وستواصل فرنسا مساعدة الشعب السوري. وفي هذا الصدد، تم تقديم ٥,٢٧ مليون يورو إضافية من المساعدات الطارئة في نهاية العام الماضي للمدنيين في شمال غرب سورية عبر صندوق العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة عبر الحدود ومقره في غازي عنتاب.

وأود أيضا أن أعود إلى مسألة آثار القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، بشأن المساعدات الإنسانية عبر الحدود. ولا يخطئن أحد، كما أكد مارك لوكوك في وقت سابق، أن القرار الذي اتخذه المجلس في ١٠ كانون الثاني/يناير، وهو ضروري لتوفير المساعدات الإنسانية لثلاثة ملايين شخص، قلل أيضا بشكل خطير من قدرة الأمم المتحدة على تقديم المعونة الطبية والأدوية الحيوية إلى المحتاجين في شمال شرق سورية. إن حمولة ٨ إلى ١٠ شاحنات تابعة لمنظمة الصحة العالمية كان من المفترض أن تمر قوافلها عبر معبر اليعربية في منتصف شهر كانون الثاني/يناير متوقفة في أربيل. ولا يوجد سبب لعدم وصول هذه الأدوية والأدوات الجراحية ومواد الإسعاف إلى الضحايا الذين هم في أمس الحاجة إليها عبر الحدود من العراق أو من دمشق. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم، ويشكل ذلك انتهاكًا صارخًا لمبدأ حيادية المساعدات الإنسانية، وهو أمر غير مقبول.

لذلك، فإن تكليف مجلس الأمن للأمين العام بتقديم بدائل بحلول نهاية شهر شباط/فبراير لإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأدوية، إلى شمال شرق سورية هو أمر ضروري. إننا ندعو الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم في اتخاذ قرار يستند إلى تحليل موضوعي للبدائل التي يقدمها الأمين العام. ويجب الآن على الأطراف، لا سيما النظام السوري، كفالة وصول الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني بشكل كامل وآمن وبدون عوائق إلى المحتاجين أينما كانوا.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد من جديد أننا نشعر بخيبة أمل إزاء حقيقة أن الآلية تم تجديدها لمدة ستة أشهر فقط، في وقت تحتاج فيه العمليات الإنسانية إلى القدرة على

التنبؤ والاستقرار من أجل التخطيط والتنفيذ الفعالين للعمليات. ويجب علينا إعادة النظر في أهمية العودة إلى ولاية مدتها عام واحد عندما نجدد الآلية في شهر تموز/يوليه.

أختتم كلامي بالتشديد على أن الهجوم المستمر في إدلب يعرض للخطر السعي للتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للأزمة، رغم أننا نعلم جميعًا أن الحل السياسي الشامل للجميع والدائم وفقًا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ضروري لتحقيق الاستقرار في سورية وإنهاء معاناة المدنيين. وسنعود إلى هذه المسألة الرئيسية في وقت لاحق اليوم.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أيضا وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. لقد أشار إلى تجربة موظفي الأمم المتحدة ومسؤولي الشؤون الإنسانية لأكثر من تسع سنوات طوال في سورية. إننا نوجه من خلاله شكرنا لهم على العمل الذي يتعين عليهم القيام به في هذه الظروف الرهيبة.

ونشعر بالفزع من التصعيد الكبير في عنف النظام السوري والعنف الروسي في إدلب. ولا نزال نشعر بخيبة أمل شديدة لأن وقف إطلاق النار الذي أعلن في ١٢ كانون الثاني/يناير قد استمر بالكاد يومين. والتكلفة البشرية للتصعيد العسكري فظيعة. حيث قتلت روسيا والنظام منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، أكثر من ١٤٠ مدنياً. وقُتل منذ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أكثر من ٥٠٠ ١ مدني في شمال غرب سورية، ونصف الضحايا تقريبا من النساء والأطفال. وجرى تشريد أكثر من ٠٠٠ ٣٥٨ شخص نتيجة تصاعد أعمال العنف، وتتوقع الأمم المتحدة الآن إمكانية حدوث المزيد من عمليات النزوح لنحو ٠٠٠ ٥٠٠ شخص آخر في مناطق الخطوط الأمامية.

إن الكثافة السكانية داخل هذا الجيب المتناقص باستمرار هي أكبر بالفعل منه في غزة. والنظام الإنساني ينوء تحت وطأة الأعباء. إن هؤلاء المدنيين الأبرياء في حاجة ماسة إلى الغذاء والمأوى والمياه والصحة والمساعدة في فصل الشتاء. لكننا لا نزال نرى ضربات جوية وقصفا للبنية التحتية المدنية. وأذكّر جميع الأطراف بما في ذلك الأطراف الموجودة حول هذه الطاولة، مرة أخرى، بالتزامها بالامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير وحده تأثرت ٢٦ ضاحية في إدلب جراء الغارات الجوية. وقد شملت الأهداف مدارس ومستشفيات ومخيمات للمشردين داخليا. وأدت إحدى الغارات، قبل ثلاثة أيام فقط، إلى تعطيل مستشفى الإيمان في سرجة. ونرحب مرة أخرى، بعد أن دعونا مرارا إلى التدقيق في هذه الهجمات، بمجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام، والذي يحقق في بعض الهجمات السابقة في إدلب. وندعو الأمين العام إلى الإعلان عن النتائج التي توصل إليها المجلس. وأود كذلك أن أجدد دعوتنا إلى الوقف الكامل للأعمال العدائية وإعادة الالتزام باتفاق التهدئة.

وإذ تتجه جميع الأنظار إلى الشمال الغربي، يجب ألا نهمل أولئك الموجودين في أجزاء أخرى من البلد، الذين يحرمون عمدا من المساعدة الإنسانية. فكما نعلم جميعا لم يعد بإمكان الأمم المتحدة، بسبب قرار الصين وروسيا استخدام حق النقض ضد مشروع قرار إنساني، استخدام المعابر الحدودية إلى شمال شرق سورية وجنوبها. وقد احتج السفير الروسي بأن المعبر في شمال شرق سورية غير ضروري لأنه يمكن تقديم المساعدة الإنسانية من دمشق. غير أن الحقيقة هي أن النظام لا يزود أولئك السكان بالمساعدات التي يحتاجون إليها ولا يسمح للأمم المتحدة بالقيام بذلك. والأمر لا ينطبق فقط على الشمال الشرقي – فالمجتمعات في الأراضي التي كانت تسيطر عليها المعارضة في السابق، مثل الغوطة الشرقية وشرق حلب، لا تتلقى مساعدة إنسانية منتظمة قائمة على الاحتياجات وجيدة النوعية. فالنظام السوري يرى أن تلك المجتمعات لا تنسجم مع توجهاته السياسية، وبالتالي فإنه يعاقبها على عدم ولائها المتصور بحرمانها من تلقي الغذاء والدواء. ويتعين على روسيا والصين، بعد أن عملتا على منع

وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين إليها، أن تعملا الآن على كفالة إيصال المعونة. ونتطلع إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تقرير الأمين العام المقبل في شباط/فبراير، لتسليط الضوء على الثغرات والتحديات في الاستجابة الإنسانية ومساعدتنا على إيجاد حل حتى يمكن إيصال المعونة إلى المناطق المحتاجة إليها.

وقد ظلت المملكة المتحدة تؤيد منذ وقت طويل تقديم المعونة الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية، بما في ذلك الأجزاء الخاضعة لسيطرة السلطات السورية. وقد ساهمت المملكة المتحدة بالفعل بأكثر من ٤ بلايين دولار منذ عام ٢٠١٢. وأشير إلى أن ٦٠ في المائة من جميع المساهمات في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في عام ٢٠١٩ جاءت من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا. ويتعين علينا أن نكفل تقديم المعونة على أساس مبدئي وأن تصل إلى من هم في أشد الحاجة إليها، أينما وجدوا.

وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للعمل المتواصل الذي تقوم به الأمم المتحدة لإيجاد حل لسكان مخيم الركبان، في ظروف لا تزال صعبة للغاية. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لكفالة سلامة السكان المتبقين في الركبان وأولئك الذين غادروا بحثا عن مأوى في أماكن أخرى. فلم تقدم أي مساعدة إنسانية إلى الركبان منذ نهاية أيلول/سبتمبر، ثم تمكنا من توفير إمدادات لمدة شهر واحد فقط. ويساورنا القلق كذلك إزاء مصير بعض الذين غادروا المخيم طوعا. ويجب أن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول الدائم والمفتوح إلى المآوي في حمص وإلى المقاصد النهائية للمشردين داخليا من الركبان. فمن شأن ذلك أن يكفل رصدا وإبلاغا كافيين فيما يتعلق بالأوضاع، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الحماية وحقوق الإنسان، ونرحب بأن تدرج الأمم المتحدة ذلك في تقاريرها المنتظمة وأن تبقي المجلس على علم بها.

وفي الختام، تظل الحالة الإنسانية في سورية، كما قال السيد لوكوك، مزرية ومتدهورة. والوضع في إدلب مثير للقلق بشكل خاص، حيث تقصف روسيا والنظام المدنيين في المنطقة. وآمل أن يشاركني زملائي في المجلس الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار هناك وأن يعيدوا تأكيد أهمية المعونة عبر الحدود وأن يدعوا النظام والمتحالفين معه إلى السماح للأمم المتحدة بالقيام بعملها لإنقاذ الأرواح.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لوكوك. لا يزال عدد كبير من الناس في سورية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الوقت الحاضر. وفي الوقت نفسه، فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية الخطيرة وحالة مكافحة الإرهاب معقدة وترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الإنسانية. فيجب علينا، بغية حل المسائل الإنسانية في البلد، أن نأخذ جميع العوامل في الحسبان وأن نتبع نهجا متكاملا. وأود الإشارة إلى النقاط التالية، في هذا الصدد.

أولا ينبغي لنا أن نعمل، في الوقت الذي نقوم فيه بزيادة المساعدات الإنسانية، على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري من خلال رفع العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب ودعم مشاريع إعادة الإعمار من أجل معالجة أعراض المشكلة وأسبابها على حد سواء. فالحكومة السورية تعمل بنشاط على إعادة بناء المساكن وسبل العيش والمرافق الطبية والتعليمية. وقد تم مؤخرا إتمام إنشاء أول مصنع للأدوية المضادة للسرطان في العاصمة دمشق، الأمر الذي يبرهن على الالتزام بحل مشكلة النقص في الأدوية الناجم عن العقوبات الأحادية الجانب.

إن الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب وعدم كفاية التمويل لإعادة الإعمار يشكلان تحديين رئيسيين أمام تحسين الحالة الإنسانية للمدنيين في سورية، الذين يعانون من نقص

الوقود والغذاء والدواء. وذلك جانب هام من جوانب المسألة الإنسانية في سورية. وآمل في أن تعالج الأمانة العامة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحالة الراهنة خلال جلسات الإحاطة المقبلة بشأن الحالة الإنسانية. وستشارك الصين بنشاط في عملية إعادة إعمار سورية في إطار مبادرة الحزام والطريق، فضلا عن تزويد سورية بالمساعدات الإنسانية في حدود إمكانياتنا، والمساعدة على تدريب المزيد من الموظفين لإعادة الإعمار والمساهمة في تعزيز القدرة الإنمائية المستقلة لسورية.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لاعتماد معايير موحدة لمكافحة جميع أشكال الإرهاب وتقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. إن المسائل الإنسانية والأمنية في سورية متشابكة، والقضاء على القوى الإرهابية شرط ضروري لاستعادة السلام في سورية. فالقوات الإرهابية تحتل حاليا معظم إدلب، مهددة أمن المدنيين وسلامتهم ومدمرة الهياكل الأساسية ومفاقمة الحالة الإنسانية، ويجب محاربتها بحزم. وتشكل مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب البارزة في سورية وآثارها غير المباشرة تحديات وتهديدات مشتركة لبلدان المنشأ والبلدان المعنية وبلدان المنطقة، التي يجب أن تعمل معا للتصدي لهذه الآفة. فوفقا للتقارير ذات الصلة، لا تزال هناك حالات في مخيم الهول تستخدم فيها النساء لتوفير دعم مالي للمنظمات الإرهابية. ومن المهم توخي اليقظة إزاء مختلف أشكال الدعم الإرهابي. وينبغي للأمانة العامة أن تتابع عن كثب المعلومات المتصلة بتلك المسألة وأن تخطر مجلس الأمن في حينها.

ثالثا، ينبغي لجهود الإغاثة الإنسانية أن تمتثل بدقة للقانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢. وينبغي لها أن تلتزم بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، مع التشديد على الطابع الإنساني والكفاءة المهنية. ويجب عليها أيضا أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المتلقي. وينبغي للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية أن تحترم سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وأن تتجنب تسييس المسائل الإنسانية. فالحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في البلد. وينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يعزز التنسيق مع الحكومة السورية وأن يستكشف بنشاط سبل زيادة إيصال المساعدة الإنسانية من داخل سورية، مع الالتزام بالانفتاح والشفافية وضمان إبلاغ مجلس الأمن في الوقت المناسب. إن الإغاثة الإنسانية عبر الحدود هي آلية إغاثة خاصة اعتمدت في ظروف محددة. وينبغي للأمم المتحدة أن تقترح على نحو استباقي، في ضوء التطورات في سورية، خططا لتقييمها وإدخال تعديلات عليها وفقا لذلك. وينبغي أن تكون أولويتنا، في البحث عن بدائل، هي الإصغاء بعناية فائقة إلى آراء الحكومة السورية وتعزيز التعاون بين جميع الأطراف السورية.

والسبيل الأساسي لتحسين الحالة الإنسانية في سورية هو التوصل إلى تسوية سياسية. وتؤيد الصين الأمم المتحدة، وخاصة المبعوث الخاص بيدرسن، في الالتزام بمبدأ عملية تتولى زمامها سورية والدعوة إلى التوصل إلى حل سياسي يراعي شواغل جميع الأطراف.

وينبغي لجميع الأطراف التحلي بالمسؤولية والإيجابية أثناء حل المسألة السورية. إن الحالة الإنسانية الراهنة في سورية محنة للشعب السوري ولكنها محنة للمجتمع الدولي بأسره أيضا. وأساء للتو ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استخدام منصة مجلس الأمن مرة أخرى. فقد وجها في بيانيهما اتهامات لا أساس لها إلى الصين وبلدان أخرى، وهي اتهامات ننفيها بشدة. وأود أن أشدد على أن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة ولا مبرر لها على الإطلاق. كما نعلم جميعا، ونظرا لحساسية مسألة الحالة الإنسانية في سورية، فقد أجرى مجلس الأمن جولات عديدة من المشاورات بشأن توسيع نطاق الآلية

العابرة للحدود. وبسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء، اضطر مجلس الأمن إلى طرح المسألة للتصويت عدة مرات. وتجنبا للمواجهة، ما برحت الصين تبذل دائما قصارى جهدها للسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة، ونأمل أن نتمكن من إيجاد حل واقعي. وما زلنا نتواصل مع جميع الأطراف المعنية عن كثب. وأعتقد أن بوسع المشاركين في الصياغة أن يشهدوا على ذلك أيضا.

ووجدنا حلا بعد جولات عديدة من المشاورات في نهاية المطاف. وربما لا يكون حلا مثاليا للجميع، ولكنه أفضل السبل لحل الوضع حينئذ. ونحن سعداء جدا بإسهامنا في التوصل إليه. وقد اعترف أعضاء المجلس بالدور الذي أدته الصين في هذه العملية. وعليه، فليس ثمة مبرر على الإطلاق لاستغلال هذه الفرصة لاتهام الصين. وليس ذلك سوى مظهر من مظاهر سياسة القوة. كما قلت للتو، وبسبب الانقسامات والخلافات بشأن مسألة سورية، فقد تعين على المجلس أن يجري مشاورات وأن يطرح المسألة للتصويت عدة مرات. وأعتقد أن لكل بلد الحق في التصويت وفقا لموقفه. ونحن نرى في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد صوتتا معارضتين لمشروع القرار البديل. فلماذا يتوقعان من الدول الأخرى أن تصوت معهما؟ وهل تعتقدان أننا ما زلنا في فترة الاستعمار وأن على العالم بأسره أن يقف إلى جانبهما؟ لقد ولى ذلك الوقت منذ أمد بعيد.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن تتحملا المسؤولية الرئيسية حيال مسألة سورية. فالصين ليست هي المشكلة. فنحن لا ندعو إلى تغيير النظام في سورية، ونحن لم نقصف ذلك البلد، وليس لدينا جندي واحد هناك، كما أننا لم نحتل أي من حقول النفط في سورية ولم نستحوذ على أي من أصولها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ليستا في وضع يسمح لهما بتوجيه اتهامات إلى الصين. وهما تدعيان، في نفاق تام، الدفاع عن القيم الإنسانية. وقد أدرك العالم بأسره هذا النفاق. ونأمل فيما يتعلق بمسألة سورية أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم فضلا عن تجنب تسييس الحالة الإنسانية. ونأمل أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لإيجاد حل سياسي كي يتسنى للشعب السوري التمتع بحقوقه الإنسانية وبما يسمح بتحسين الحالة الإنسانية. ولن يكون إطلاق هذه الاتهامات الجزافية، من خلال إساءة استخدام مجلس الأمن، مواتيا لحل الوضع في الميدان، بل إنه يسبب المزيد من الخلاف فحسب. ونأمل أن يفكر ممثلا البلدين المعنيين بعمق في ذلك.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته المفعمة بالحيوية.

وقد اُعترف مرارا وتكرارا هذا الصباح بأنه تعيّن على الشعب السوري أن يتحمل لما يقرب من عقد من الزمن مخاطر الحرب وتداعيات العيش في إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم. ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق عميق إزاء خطورة الحالة الإنسانية، شأنها شأن زملائنا الأعضاء في المجلس.

وما تزال سورية تعدُّ أكبر أزمة لاجئين في العالم. فقد أُجبر ملايين السوريين على الفرار من ديارهم وأصبحوا مشردين داخلياً، في حين غادر ملايين آخرون وطنهم تماما. وأُجبروا على الإقامة في ظروف بالغة الصعوبة حيث يكون تلبية الاحتياجات الأساسية مثل المياه الجارية النظيفة كفاحاً يومياً. وعليه، لا يسعنا التشديد بما يكفي على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة مستدامة ودون عوائق من خلال أمثل القنوات. ونكرر تأييدنا للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) الذي يأذن بالعمليات عبر الحدود ويرحب بتلك الآلية صونا للكرامة الإنسانية. ونتطلع

للحصول على تقرير الأمين العام عن جدوى الطرائق البديلة لمعبر اليعقوبية بحلول نهاية شباط/فبراير.

وفيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا، فيجب التشديد على ضرورة تهيئة الظروف داخل سورية لتيسير عودة المواطنين بأمان وطواعية وبطريقة موجّهة وكريمة. وبدون تحقيق الاستقرار والأمن وإعادة الإعمار سيستحيل على اللاجئين والمشردين داخليا بدء الرحلة الصعبة لإعادة بناء حياتهم.

ولا يزال القتال محتدما حتى في المناطق التي وُضِعت فيها ترتيبات لوقف إطلاق النار. وندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتخفيف من حدة التوتر. وندين بشدة الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية، لا سيما تلك التي تسببت في تعطيل الخدمات الطبية والتعليمية. ونذكّر الأطراف أيضا بأن العمليات الرامية إلى القضاء على آفة الإرهاب لا تعفيها من التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأنه يجب عليها أن تواصل الالتزام بالمبادئ الأساسية للنزاعات المسلحة واحترامها. وترتبط المساءلة عن الجرائم المرتكبة في انتهاك للقانون الدولي ارتباطا لا ينفصم بتحقيق السلام الدائم. ولذلك فإن من المهم مساءلة الجناة لمنع الإفلات من العقاب وتعزيز الثقة في العدالة. وعليه، نرحب بمجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في سلسلة الحوادث التي وقعت في شمال غرب سورية.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدرك أنه لا يمكن مناقشة الحالة الإنسانية بمعزل عن العملية السياسية. ليس للنزاع حل عسكري ولا يمكن حله إلا من خلال عملية سياسية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونشدد على الحاجة إلى عملية شاملة للجميع وتشاورية. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لمواصلة الحوار مع الحكومة السورية بشأن جميع القرارات التي تهم البلد فيما يتعلق بسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وينبغي ألا تخضع هذه القرارات لمكائد المصالح الجغرافية السياسية ومؤامرات الدول الكبرى. وعلى الرغم من التحديات التي يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها، لا يزال الشعب السوري يبدي مرونة غير عادية. ويحدونا أمل حقيقي في أن يتجلى التزام المجلس بدعم الشعب السوري في إنهاء النزاع وكفالة تحقيق سلام مستدام في سورية.

علينا مسؤولية كبيرة تجاه الشعب السوري. يجب أن نساعده، ويجب أن نوقف النزاع.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

إن التقارير الأخيرة عن تصاعد العنف في منطقة إدلب في سورية وما نجم عن ذلك من خسائر في صفوف المدنيين تثير قلقا بالغا لدى جنوب أفريقيا. كما أن هذه الزيادة في العنف أسفرت عن التشريد القسري لآلاف الأشخاص منذ بداية عام ٢٠٢٠. إن العيش في ظل التهديد المستمر بالعنف والتشرد يؤثر تأثيراً غير متناسب على أضعف فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون وذوو الإعاقة.

وتدعو جنوب أفريقيا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإلى وقف تصعيد الأعمال العدائية، وإلى أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار التي سبق الاتفاق عليها.

ويجب على الجماعات المسلحة أن توقف أنشطتها، وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية التي لديها القدرة على تشجيع تلك الجماعات أن تعمل على إقناعها بضرورة التقيد بوقف إطلاق

النار والامتثال للقانون الدولي. وفي حين تعترف جنوب أفريقيا بحق الدول في مكافحة الإرهاب، فإن هذه الإجراءات ينبغي أن تتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومن أجل التصدي للتحديات الإنسانية السائدة في سورية، يجب توجيه الجهود نحو تيسير المساعدة الإنسانية. ونشيد بمختلف الوكالات الإنسانية والعاملين فيها على مواصلة عملهم الضروري في ظل ظروف صعبة. ولا يزال عشرات الآلاف من الناس يعيشون في المخيمات في سورية. وقد أحطنا علما أيضا بأن الكثيرين يسعون إلى مغادرة تلك المخيمات. وندعو السلطات المختصة إلى توفير إمكانية الوصول اللازمة إلى الأمم المتحدة وشركائها لدعم الراغبين في المغادرة، تمشيا مع مبادئ العودة الكريمة والآمنة والطوعية.

لقد أيدت جنوب أفريقيا اتخاذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) في وقت سابق من هذا الشهر، الذي يمدد ولاية برنامج المساعدات الإنسانية عبر الحدود. ونشير إلى التقرير المقبل للأمين العام عن تقييمه لأثر إغلاق معبر اليعربية الحدودي أمام تقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي الاعتراف بأنه من أجل التوزيع الشامل للمعونة على جميع المحتاجين، يجب تفعيل وقف للأعمال العدائية ووقف لإطلاق النار.

وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بأن الحالتين السياسية والإنسانية في سورية لا يمكن معالجتهما بمعزل عن بعضها البعض. ولاستمرار العنف والأعمال العدائية أثر سلبي على الحالة الإنسانية، مما يؤثر بدوره أيضا على إحراز تقدم في المجال السياسي. وعلى نفس المنوال، سيدعم إحراز تقدم في المجال السياسي الجهود الرامية إلى كفالة أن يعيش جميع السوريين في بيئة يسودها الأمن والأمان والازدهار وخالية من العنف.

وفي الختام، لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بدعم حماية المصالح الأساسية للشعب السوري وصون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على تقديمه لآخر المعلومات عن الحالة الإنسانية في سورية. ونود أيضا أن نشكره على تكييف جدول أعماله مع جدول أعمال مجلس الأمن في غضون مهلة قصيرة. إن المعلومات القاتمة التي تشاطرها معنا للتو تبعث حقا على القلق.

كان من الممكن الحيلولة دون تدهور الحالة الإنسانية نتيجة لزيادة العنف في شمال غرب سورية، لو واصلت جميع الأطراف المعنية التقيد بالتزاماتها بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ويعتقد وفدي أنه من الضروري أن تكفل جميع الأطراف ذات النفوذ على الأرض حماية الشعب السوري حماية جيدة. وخلال الإحاطة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في الشمال الغربي في حزيران/يونيه ٢٠١٩ (انظر S/PV.8553)، أكد وفدي أن المجلس بحاجة إلى تقديم الإجابة الصحيحة عند سؤاله عما سيحدث لسكان شمال غرب سورية إذا استمر العنف في التصاعد. ومن المحبط أن نعرف في الواقع الإجابة الحقيقية على هذا السؤال.

منذ استئناف الأعمال القتالية، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن وقوع نحو ١ ٥٠٠ إصابة في صفوف المدنيين في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، بما في ذلك ٢٩٣ امرأة و ٤٣٣ طفلا. كما أن عدد المشردين، الذين شرد العديد منهم عدة مرات، يبعث أيضا على الانزعاج. ومع اكتظاظ المخيمات وعمل الاستجابة الإنسانية بما يفوق طاقتها، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة

ومستدامة. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط الثلاث الرئيسية التالية.

أولا، هناك حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية الفورية – مثل الغذاء، وخدمات الرعاية الصحية، والمأوى، والمياه والمرافق الصحية، فضلا عن مواد الاستعداد لفصل الشتاء – ليس للسكان في شمال غرب سورية فحسب بل وفي شمال شرق البلد. ويحتاج العديد من المشردين داخليا في المخيمات المكتظة في تلك المناطق إلى الغذاء من أجل البقاء على قيد الحياة. وتحتاج العديد من الأسر المشردة إلى أكياس النوم والبطانيات لكفالة أن يتمكن أطفالها من البقاء على قيد الحياة ليوم آخر أثناء الطقس الشتوي الشديد. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني في تلبية الاحتياجات العاجلة لملايين الناس في سورية.

ثانيا، نلاحظ أن العمليات عبر الحدود استمرت في التوسع خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، حيث بلغ عدد شاحنات المساعدات الإنسانية التي تم إيصالها أكثر من ١ ٠٠٠ شاحنة. ويلزم إجراء استعراض وتقييم شاملين لقرار المجلس بتجديد الآلية العابرة للحدود باستخدام معبرين حدودين، استنادا إلى المعلومات الفعلية على أرض الواقع. والأهم، يجب أن يستند ذلك إلى احتياجات الشعب السوري. ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن جدوى استخدام طرائق بديلة لمعبر اليعربية بحلول نهاية شباط/فبراير.

وأخيرا، يلزم توفير إمكانية وصول الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني بشكل آمن ومتواصل ودون عوائق إلى جميع المناطق المطلوبة الوصول إليها، وفقا لتقييم الأمم المتحدة الشامل للاحتياجات.

لقد قال البعض إن الناس تعبوا من الأمل في السلام في سورية. من البديهي أن هناك أسبابا وراء ذلك. ومع ذلك، تعتقد إندونيسيا اعتقادا تاما أنه لا ينبغي لنا أن نكل من مساعدة الشعب السوري المحتاج، وينبغي ألا نكل من زيادة جهودنا للتخفيف من معاناته.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الشاملة جدا بشأن الحالة الإنسانية الصعبة في سورية.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات في شمال غرب سورية. لقد أدت العمليات العسكرية التي قام بها الجيش السوري، بدعم من الاتحاد الروسي، إلى موجة نزوح جماعي. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، غادر أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص منازلهم في الأجزاء الجنوبية من إدلب خلال الشهرين الماضيين. ويتجه معظمهم الآن صوب الحدود التركية. وتركيا هي بالفعل أكبر بلد مضيف للاجئين السوريين، حيث يقيم هناك أكثر من ٣,٦ مليون سوري. وبما أن الحكومة السورية سبق وأن انتهكت باستمرار الاتفاقات بشأن وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، فإن ضغط النازحين سيزداد حتما.

ومع أخذ هذه الشواغل في الاعتبار، تنضم إستونيا إلى القائمين على صياغة القرارات الإنسانية، بلجيكا وألمانيا، في دعواتهما إلى إقرار وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية طارئة في إدلب وفي جميع أنحاء سورية. وينبغي ألا تؤدي مكافحة الإرهاب إلى انتهاك حقوق الإنسان والكرامة.

وفيما يتعلق بالحالة في شمال شرقي سورية، تشير التقارير الأولية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن هناك مخاوف جدية من احتمال نقص الإمدادات الصحية في المنطقة بعد إغلاق معبر اليعربية في وقت سابق من هذا الشهر. وإلى جانب ندرة المساعدات، كانت إحدى النتائج الفورية لإغلاق معبر اليعربية هي أن المنظمات الإنسانية تتطلع بشكل متزايد إلى العمل من خلال شبكات الشركاء المحليين. وأساسا، إذا كان للأمم المتحدة ومجلس الأمن في وقت سابق سيطرة أكبر على حركة المعونة والسلع إلى داخل سورية، فإن ذلك آخذ في

التناقص الآن. وستجد المساعدة دائما الطريق الأكثر مباشرة لمن هم في حاجة إليها، والفرق الوحيد هو أن لدينا الآن معلومات أقل عن ذلك.

وتتجلى التحديات التي تواجه الشمال الشرقي بأوضح صورها في مخيم الهول، حيث تسببت الفيضانات الشتوية الأخيرة في أضرار كبيرة. وتعين استبدال ما يقرب من ٠٠٠ ٣ خيمة في أعقاب هذه الأمطار الغزيرة في الأشهر الأخيرة. وأدى تدهور الأحوال المعيشية إلى توترات جديدة. ويُبرز ذلك الإبلاغ في شهر كانون الثاني/يناير وحده عن وقوع جريمتي قتل وثلاث محاولات لاختطاف أطفال في مخيم الهول. وتنطبق أمور مماثلة على الأجزاء الجنوبية من سورية، على الرغم من حصولها على اهتمام أقل من وسائل الإعلام. وتهدد موجات الاغتيالات والاختطافات بتجدد العنف في المنطقة.

أخيراً، فإن حل الأزمة السورية قد تم توضيحه بالفعل في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن شأن إبرام وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، تعقبه عملية سياسية ذات مغزى، أن يمكّن المجتمع الدولي من التواصل مع السلطات السورية وبدء العمل على قدم وساق في إعادة إعمار البلد. وللأسف، لا تزال خريطة الطريق إلى السلام هذه مهملة من قبل من هم في السلطة في دمشق.

السيد البعتي (تونس): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطته وعلى ما يبذله من جهود على رأس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

إن إنهاء العنف والإرهاب شمال غربي سورية أضحى اليوم ضرورة ملحة لتفادي كارثة إنسانية محدقة بأربعة ملايين شخص يعيشون في المنطقة وتقويض جهود حل النزاع عبر التفاوض واستتباب الأمن والاستقرار في سورية. وقد تابع وفد بلادي بانشغال عميق عودة التصعيد خلال الأسابيع الأخيرة في إدلب والمدن المجاورة لها والمؤشرات حول تجدد الاشتباكات في المنطقة بشكل غير مسبوق.

وإزاء هذا الوضع، وما ينجر عنه من تداعيات إنسانية ومن تعميق لمعاناة سكان المنطقة، فإن تونس تعرب عن قلقها إزاء سقوط عشرات الضحايا المدنيين وتفاقم موجات نزوح الفارين من العنف بحثا عن الأمان وتدين الهجمات التي تستهدف المدنيين، أيا كان مأتاها، بما فيها تلك التي تشنها ''هيئة تحرير الشام'' الإرهابية وحلفاؤها من الفصائل الجهادية المتطرفة الأخرى. وتدعو تونس جميع الأطراف إلى الإيفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي من أجل كفالة حماية المدنيين في كافة الأوقات وضمان وصول المساعدة الآمنة والمستدامة وغير المعرقلة لمحتاجيها.

ونحن نأسف لانتهاك الاتفاق حول وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين تركيا وروسيا الاتحادية في التاسع من الشهر الجاري، لا سيما وأن سريان الهدنة لبضعة أيام قد سمح لبعض النازحين بالعودة إلى مناطقهم. ونهيب بالأطراف الضامنة العمل على الإرساء المستدام لوقف إطلاق النار في منطقة خفض التوتر وصولا إلى التهدئة الشاملة، حتى يعم الأمن والاستقرار في كافة أرجاء سورية الشقيقة.

لا يزال أفق الخروج من الاستجابة الإنسانية الطارئة وقصيرة المدى للأزمة السورية شبه منعدم بالنظر إلى غياب التهدئة وتعثر العملية السياسية. ونحن نعتقد أن التفاهمات حول التهدئة في إدلب، على أهميتها، تظل حلولا مؤقتة لمعالجة الوضع الإنساني طالما لم تتطرق إلى حل عملي مشترك يستثني الجماعات الإرهابية في إدلب ويكفل إنهاء وجودها في هذه المنطقة.

بالنسبة لنظام المساعدات الإنسانية عبر الحدود، أودّ أن أثمن المد التضامني لدول جوار سورية طوال السنوات الماضية من خلال ما قدمته من معونة لإسناد الملايين العابرين لسورية أو داخلها، بما فيها من خلال نظام الأمم المتحدة للمساعدات

عبر الحدود. ونحن ندرك، انطلاقا من تجربتنا في معالجة الأزمة الإنسانية الممتدة إلى اليوم في ليبيا، حجم الأعباء المثقلة على كاهل دول الجوار ومجتمعاتها. وقد أخذ وفد بلدي علما بتواصل المشاورات الجارية من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إثر اتخاذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) حول تمديد المساعدات عبر الحدود، وتتطلع تونس إلى التقرير الذي سيتولى إعداده الأمين العام في الشهر القادم تنفيذا لهذا القرار حول مدى جدوى استخدام طرق بديلة لمعبر اليعربية.

ونحن نعتقد، في هذا المضمار، أن إنهاء العمل بنظام المساعدة الإنسانية عبر الحدود يستدعي مقاربة تدريجية وسلسة تراعي سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها من ناحية، وتكفل الوصول الآمن والمستدام وغير المعرقل للمساعدة الإنسانية من ناحية أخرى، وذلك وفقا للقانون الدولي ومبادئ العمل الإنساني.

أخيرا، إن الأزمة السورية اليوم على أبواب دخول عامها العاشر ولا يزال الشعب السوري الشقيق يتحمل شتى المآسي المنجرّة عنها. ولا يسع وفد بلادي إلا أن يؤكد مجددا أنه لا وجود لحل عسكري للأزمة في سورية. والسبيل الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري يكمن في المضي قدما في مسار التسوية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لمجلس الأمن، بما يلبي تطلعات الشعب السوري المشروعة في الحرية والكرامة ويحفظ وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد لوكوك على إحاطته.

لا تزال الجمهورية الدومينيكية تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وفي البداية، نكرر الإعراب عن أسفنا لعدم تمكننا من تحقيق التجديد الكامل للآلية العابرة للحدود التي يتلقى بموجبها ملايين الأشخاص المساعدة الغذائية والصحية. ونكرر التأكيد على أن كل قرار إنساني، في هذا السياق وفي أي سياق آخر، يجب ألا يستند إلا إلى احتياجات السكان. وعلى الرغم من الاحتياجات العاجلة، لا يزال العمل الإنساني في البلد مسيَّسا، ويبدو أن تبادل اللوم يحظى بالأولوية. وهذا لا يؤدي إلا إلى تقويض قدرة المجتمع الدولي الحقيقية على الوفاء بالتزاماته الأخلاقية بسد تلك الاحتياجات وتلبيتها في مناخ بناء. وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية الدول عن حماية سكانها، وعدم التسبب في معاناتهم، وحماية سبل عيشهم ورفاهيتهم هي أيضا مبدأ دولي أساسي، تماما مثل مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية.

وفي شمال غرب سورية، تخلق الأعمال القتالية المستمرة جوا من انعدام الأمن للسكان المدنيين، مما يجبرهم على مغادرة منازلهم، بدون ممتلكاتهم، بحثا عن الحماية وطلبا للخدمات الأساسية. ولسوء الحظ، ليس لدى الجميع تلك الإمكانية. ولا يزال العديد منهم في خيام أو مرافق مؤقتة في حالة من العجز التام. فبماذا سنجيب إذا وجدنا أنفسنا فجأة في مواجهة أحد هؤلاء النازحين بسبب العنف؟ هل سنخبرهم بأن ما نقوم به أمر ضروري لكفالة حمايتهم؟

وما يحدث في شمال غرب سورية هو، من أي منظور، دليل واضح على عدم مبالاة جميع الأطراف الضالعة بشكل مباشر وغير مباشر في ذلك النزاع وعجزها عن اتخاذ تدابير ملموسة لحماية السكان المدنيين. فلمثل هذه الحالات تحديدا وُجد القانون الدولي الإنساني. فهو موجود لمساعدة الأطراف على حماية حياة السكان وكرامتهم.

لقد أدت الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المتعلقة بالأطفال والمعوقين وحقوق الإنسان إلى تحويل الحالة الإنسانية في سورية إلى فوضى، حيث غدت النساء والأطفال أشد الفئات تضررا. ولم يقتصر الأمر على دفعهم أفدح الأثمان في هذا النزاع، بل إننا نجبرهم أيضا على فقد

الثقة في منظمات مثل الأمم المتحدة التي يُطلب منها بناء عالم يسوده السلام والرخاء للجميع استنادا إلى سيادة القانون.

ويبدو أن الدعوات إلى ضبط النفس واحترام اتفاقات وقف إطلاق النار والامتثال لقوانين الحرب تلقى آذانا صماء. وعلى الرغم من قدرة الشعب السوري على الصمود المثيرة للإعجاب، لا يمكن له الاستمرار في التعرض لمستويات العنف التي لا تزال سائدة. ولهذا السبب نكرر التأكيد على أنه لن يغير مسار هذا النزاع المروع تغييرا نهائيا إلا الحل السياسي القائم على القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والإرادة السياسية الحقيقية من جانب جميع الأطراف، وهو حل نؤمن بأنه يجب أن يبدأ بالتدابير التالية. أولا، يجب أن يكون هناك وقف فوري للأعمال العدائية وتقييم للأثر الحقيقي للتجديد الجزئي للآلية العابرة للحدود، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الواقع الميداني الجديد. ثانيا، وفي السياق نفسه، من الضروري كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية بشكل آمن ومستمر ودون عوائق، ولا سيما إلى المشردين الجدد الذين يبلغ عددهم ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخصا. إن مصير هؤلاء الناس في أيدينا جميعا.

وأخيرا، تكرر الجمهورية الدومينيكية موقفها بأنه لا يوجد مبررٌ لشن الهجمات على المستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، وأنه لا يمكن لأي حل آخر غير الحل السياسي أن يضع حدا لهذا النزاع كي تسير سورية على طريق السلام والازدهار والتنمية.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أعرب عن شكري لوكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. كيف لا نشعر بالقلق إزاء استمرار القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة في محافظة إدلب، الذي لا يزال، للأسف، يجبر المدنيين على الفرار من ديارهم في هذا الطقس البارد جدا. ويجب أن يلفت انتباهنا الـ ٢٠ ٠٠٠ شخص الذين نزحوا في الأيام القليلة الماضية.

ونكرر مناشدتنا لأطراف النزاع أن تحترم التزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين وأن تسمح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى المتضررين بشدة من الأعمال العدائية الجارية. وتشيد النيجر بالجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية في عملها اليومي لتقديم المساعدة إلى المحتاجين، وهو ما ينبغي أن يكون ممكنا في جميع أنحاء سورية.

ونحث جميع أصحاب المصلحة على الالتزام بوقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة لاستئناف الحوار في سياق العملية السياسية. ويجب أن تكون المرحلة الأولى من ذلك وضعُ حد لأعمال العنف.

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد تأييده للآلية العابرة للحدود لإيصال المساعدة الإنسانية إلى سورية، التي جددنا ولايتها في ١٠ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8700). ولا يتم إيصال هذه المعونة بالكامل. ويجب أن نعترف بذلك، ولا بد من بذل المزيد من الجهود. وعلاوة على ذلك، فإننا ننتظر بفارغ الصبر تقرير الأمين العام عن تلك المسألة. ويجب أن نستمع إلى رسائل وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لكي نستجيب بأفضل طريقة ممكنة للنداءات التي يوجهها آلاف النساء والأطفال الذين هم في أمس الحاجة إلى هذه المساعدة، والذين أود أن أقول إنهم في يمرون بمحنة.

وفي الختام، وكما قلت في الماضي، فإن مجلس الأمن الموحد، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، هو مجلس فعال، وقراراته تأخذ في الاعتبار الأمر الأهم، أي حياة وبقاء الملايين من السوريين الذين يعوّلون علينا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام مارك لوكوك، ولكن من الواضح أنه لم يكن لديه الوقت للبقاء والاستماع إلينا وإلى الممثل السوري. وهذا أمر يُؤسف له. وأنا واثق من أنه كان

من المفيد له أن يسمع ما نود قوله، وآمل أن ينقل له زملاؤه بالضبط ما سنقوله.

وعلى الرغم من استمرار الاتجاه نحو استقرار الوضع في جزء كبير من الأراضي، وعودة الحياة السلمية إلى سورية واستعادة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، لا تزال هناك بؤر توتر والسكان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نلاحظ المشاركة النشطة لممثلي كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والهلال الأحمر العربي السوري، والمنظمات الإنسانية غير الحكومية في تقديم المساعدة إلى السكان بالتنسيق مع السلطات السورية.

ولا تزال الحالة في الأراضي التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية تبعث على القلق البالغ – في إدلب، وعلى الضفة الشرقية لنهر الفرات، وفي المنطقة المحيطة بالتنف. وفي بداية كانون الثاني/يناير، حاولت القوات الروسية والتركية مرة أخرى تحقيق وقف لإطلاق النار في إدلب. غير أن الجماعات المتطرفة التي تقودها هيئة منظمة تحرير الشام المعترف بها كمنظمة إرهابية تجاهلت ذلك مرة أخرى واستمرت في قصف مواقع القوات السورية والبلدات المجاورة، ولا سيما حلب. وقد وصل عدد هذه الهجمات إلى ٦٠ هجمة في اليوم. وبطبيعة الحال، فإن هذه الاستفزازات المسلحة، التي أودت بالفعل بحياة عشرات الأشخاص وأصابت مئات المدنيين هذا الشهر وحده، لا يمكن أن تمر دون رد. فقد اضطرت القوات الحكومية السورية للرد على الهجمات الإرهابية، وتنفيذ عمليات محدودة للتصدي للنشاط الإرهابي والتخفيف من حدة التهديدات القادمة من إدلب.

واليوم، استمعنا إلى بيانات يكرر بعضها بعضا عن المدارس والمستشفيات والأسواق ومخيمات المشردين داخليا التي تتعرض للقصف. لقد عُرضت علينا أرقام يُفترض أنها دقيقة لعدد الأشخاص الذين قُتلوا وجُرحوا. سمعنا ذلك من قبل، بالكلمة والحرف. وأتساءل مرة أخرى من أين تأتي هذه البيانات الموثوقة. أين تم العثور على كل هذه المنشآت الطبية العديدة التي تم بالفعل قصفها؟ فهي الآن تُعد بالعشرات، إن لم يكن بالمئات، في محافظة إدلب وحدها. لا يرجع التصعيد في إدلب إلى عمليات القوات السورية، بل إلى الاستفزازات المتعمدة التي يقوم بها الإرهابيون.

لقد تم تشغيل ثلاثة ممرات إنسانية منذ ١٣ كانون الثاني/يناير لتسهيل انسحاب المدنيين من منطقة التهدئة. وتم إعداد مراكز للإيواء المؤقت في محافظة حماة لمن هم بدون إقامة دائمة. ولسوء الحظ يواصل الإرهابيون استخدام ممارسة الدروع البشرية، حيث يحتجزون المدنيين كرهائن ويمنعونهم من الفرار ويقصفون نقاط التفتيش. هذا دليل آخر على الموقف الذي أعلناه مراراً وتكراراً بأن المشكلة في إدلب لا يمكن حلها طالما يجتاحها إرهابيون اعترف مجلس الأمن بأنهم هكذا.

لقد تحسن الوضع في المنطقة الواقعة خارج الفرات، وذلك إلى حد كبير بفضل تنفيذ المذكرة الروسية – التركية المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وقد تم إنشاء دوريات روسية – تركية منتظمة في نقاط حدودية متفق عليها. علاوة على ذلك، تبذل القوات الروسية جهودًا حثيثة لإعادة تشييد البنية التحتية المدمرة وتوفير الرعاية الطبية للمحتاجين وتقديم الغذاء والسلع الأساسية.

لا تزال المشكلة الأكثر حدة، بالإضافة إلى إدلب، هي الوضع الإنساني في المخيمات الكبرى للاجئين والمشردين داخليا الموجودة في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمريكية: الركبان في الجنوب والهول في الشمال الشرقي. لقد تأخرت خطة الأمم المتحدة لإجلاء سكان المخيمات الباقين لمدة خمسة أشهر بسبب رفض المقاتلين تقديم الضمانات الأمنية اللازمة لموظفي الأمم المتحدة. ولا يمكن للقوافل الإنسانية أن تحل المشاكل التي يواجهها مخيم الركبان. وعلاوة على ذلك، لا تصل المساعدات

في الغالب إلى اللاجئين ولكنها تبقى في أيدي المقاتلين. يجب مواصلة الجهود لإجلاء الناس تماما من المخيمات.

لم يقدم السيد لوكوك اليوم تقييماً إيجابياً بشكل خاص للمساعدة عبر خطوط التماس. نذكر أن حصة الأسد من المساعدات المقدمة إلى سورية وداخلها هي مساعدات عبر خطوط التماس، بما فيها المقدمة إلى الشمال الشرقي في محافظة الحسكة. إن جميع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، باستثناء منظمة الصحة العالمية، تقدم المساعدات الإنسانية إلى الشمال الشرقي من داخل الأراضي السورية.

أود أيضا أن أتناول القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) المتخذ مؤخرا. يوجه القرار صراحةً وضمنًا تركيز الأمم المتحدة نحو التعاون وإيجاد السبل لحل المشكلات مع السلطات الشرعية في سورية، وفقًا لقرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، كما ينبغي، ووفقا للقانون الدولي.

بدلاً من تأجيج المشاعر هنا، نوصي بأن ينخرط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفي أسرع وقت ممكن، في تعاون فعال مع السلطات الشرعية في دمشق. فهذا في مصلحة الأمم المتحدة وفي مصلحتنا. نتوقع أن يقدم تقرير الأمم المتحدة الذي سيصدر في شباط/فبراير معلومات حول طرق بديلة لإيصال المساعدات الإنسانية من الأراضي السورية. وكما قلنا من قبل، يوجد بديل ليعربية وتوجد القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى محافظة الحسكة. نود أن نسمع عن الخطوات التي اتُخذت لهذا الغرض والنتائج التي تحققت.

أود الآن أن أقدم بعض الإحصاءات التي تتحدث عن نفسها. تشمل المساعدات عبر الحدود مليون شخص في إدلب. وتتم تغطية من تبقوا والبالغ عددهم ١٠ ملايين شخص في سورية من خلال برامج إنسانية منتظمة، كما أكد ذلك تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/949). وفيما يتعلق بالافتقار المزعوم إلى التعاون من جانب الحكومة السورية، فإن عدد القوافل الإنسانية المتفق عليها مع دمشق يتزايد باطراد كل شهر. وقد تم تقديم الإحصاءات في اجتماع فرقة العمل الإنساني المعنية بسورية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعقود في جنيف.

الأمر المستقر هو تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لسورية، والذي لا يزال يبلغ نسبة حوالي ٦٠ في المائة. النقطة المهمة هي أنه كلما ازدادت الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية كلما تراجعت مساهمات الجهات المانحة في خطة الاستجابة الإنسانية. لقد ورد ذكر مبدأي الإنسانية والحياد؛ فأين هما؟

نحن نتفق مع الذين قالوا اليوم إنه يجري تسييس القضية الإنسانية في سورية على نحو غير مقبول، بما في ذلك الإنعاش بعد انتهاء الصراع. ويتباهى بعض زملائنا بتسييسها من خلال فرض مزيد من الشروط على السلطات السورية. ندعو الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي للانضمام إلى مشاريع الإنعاش بعد انتهاء الصراع ورفع الجزاءات الانفرادية لصالح تطبيع حياة السوريين – وهذا بالطبع إذا كان أعضاء المجلس يهتمون حقًا برفاه المدنيين السوريين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. إننا نقدر بشدة الجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تقديم المساعدة إلى الشعب السوري المحتاج.

ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء تصاعد الأعمال العدائية في شمال غرب سورية خلال الشهر الماضي. إن التقارير المستمرة عن تدهور الحالة الإنسانية في تلك المنطقة، وخاصة تأثير ذلك على السكان المدنيين، تشكل مصدر قلق بالغ. ونشاطر القلق إزاء العدد الكبير من المشردين داخلياً وسقوط ضحايا بين المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. نحن منزعجون

من محنة حوالي ٢,٧ مليون شخص في شمال غرب سورية هم في حاجة ماسة للمساعدة، بما في ذلك الغذاء والمأوى والمياه والرعاية الصحية والمساعدة المتعلقة بالاستعداد لفصل الشتاء. ولهذا السبب بالذات انضممنا قبل ٢٠ يومًا إلى أعضاء المجلس الآخرين في التصويت مؤيدين للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) لتجديد الآلية العابرة للحدود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية. ومن أجل معالجة هذا الوضع نود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، يجب على جميع أطراف الصراع أن تحترم القانون الدولي تماما، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، وأن تفي بالتزاماتها بحماية السكان المدنيين والأهداف المدنية. ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار الأخير الذي تم بوساطة روسيا وتركيا والعودة إلى الحوار.

ثانياً، يجب الإبقاء على المساعدة الإنسانية على أرض الواقع أينما توجد الحاجة إليها. يجب أن تذهب المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المناسبين. وتتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، مع استمرار الدعم المشترك من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

ثالثًا، يجب أن يساعد العمل الإنساني أيضًا في تهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية والمصالحة وإعادة الإعمار في سورية. ويجب في الوقت نفسه أن يتم ذلك في ظل الاحترام التام لسيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

رابعا، ظلت فييت نام باستمرار متمسكة بضرورة تسوية جميع المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك نحث جميع الأطراف المعنية على المشاركة البناءة في الحوار والمفاوضات. ونقدر في هذا الصدد بشدة الجهود الدؤوبة للأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد بيدرسن.

تتعاون فييت نام مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الدعم المستمر للجنة الدستورية السورية وهي تمضي قدماً نحو حل سياسي شامل ودائم لسورية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمح لي بداية أن أزف لمجلس الأمن ولجانه الفرعية المختصة بمكافحة الإرهاب وللمجتمع الدولي خبرا سارا، ألا وهو، تحرير الجيش العربي السوري وحلفائه لمدينة معرة النعمان التاريخية التي تقع على الطريق بين إدلب وحلب. طبعا، تحرير هذه المدينة التاريخية أمر في منتهى الأهمية إذ أنه بعد تطهير هذه المدينة التاريخية من الإرهاب، يبقى أمامنا تحرير مدينتين صغيرتين قريبتين، هما سراقب وأريحا، وبعد ذلك يصبح من الممكن إعادة فتح مطار حلب وهنا بيت القصيد، هذه المعلومة هامة، فتح مطار حلب أو إعادة فتح مطار حلب يعني إلغاء الحاجة إلى العمليات عبر الحدود، انطلاقا من غرفة العمليات الاستخباراتية في مدينة غازي عنتاب التركية. إذن، ما نقوم به نحن كحكومة مع حلفائنا في تطهير تلك المنطقة يتناقض بشكل مباشر مع رغبة البعض في الإبقاء على العمليات عبر الحدود، وإعادة فتاح مطار حلب تلغي الحاجة إلى عمليات عبر الحدود، ولذلك، فإن البعض في كلماتهم لا يريدون أن نعيد فتح مطار حلب لكي تبقى عملية التدخل في شؤوننا الداخلية مستمرة عبر الحدود.

سمعنا كالعادة في بيانات بعض موظفي الأمانة العامة وبعض الزملاء الممثلين حديثا متطابقا عن معاناة السوريين جراء الأزمة الراهنة. وأورد البعض أرقاما مفبركة وزعها كيفما شاء. فثمة قائل بأنه هناك ما يقارب ثلاثة أو أربعة ملايين من المدنيين في إدلب بينما العدد الدقيق هو ٨٠٠ ٠٠٠ مدني في إدلب، زائد ٩٠ ٠٠٠ إرهابي مع عائلاتهم، يصبح الرقم ٣٠٠ ٠٠٠، أي أنه يوجد في إدلب ١,١ مليون شخص

بين مدني وإرهابي، ومعظمهم إرهابيون أجانب، كما تعرفون. وهناك من يقول أيضا، سمعنا من يقول، هناك ما يقارب ثلاثة ملايين في شمال شرق سورية والآلاف في مخيم الركبان وآلاف أخرى في مخيم الهول، لكننا لم نسمع منهم ولا من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على مدى تسع سنوات حديثاً عن المعاناة والأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها جميع السوريين داخل البلاد وخارجها جراء أعمال الإرهاب متعدد التسميات والولاءات وممارسات الاحتلال متعدد الرايات والعدوان متعدد الأشكال والتدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب متعددة الجنسيات. وأنا هنا أشكر زميلي العزيز، سعادة سفير الصين، لإثارته لهذه المسألة الهامة.

ما أود التركيز عليه اليوم انطلاقا من حرصنا على نقل هموم وشواغل السوريين هو وجود إرهاب مكمّل للإرهاب المسلح الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن والكيانات المرتبطة بها، ألا وهو، الإرهاب الاقتصادي وسياسات العقاب الجماعي التي تطبقها بعض حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة لثنينا عن خياراتنا المستقلة ومواقفنا الوطنية، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ولمبدأ المساواة في السيادة بين الدول ولكافة صكوك حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتغنى بها الوفود الغربية ليلا نهارا، زاعمة حرصها على تمكين كافة الدول الأعضاء من الالتحاق بالركب وعدم التخلف عنه، كما يقال بالإنكليزية، (*تكلم بالإنكليزية*): ''عدم تخلف أحد عن الركب''. (*تكلم بالعربية*): هذا ما يقولونه وناقل الكفر ليس بكافر، ويبدو أن تفسيرهم لهذا المبدأ هو القضاء على الآخرين والإجهاز عليهم ليمضي ركبهم هم وحدهم بحيث لا يخلف وراءه أحدا.

اليوم، يعاني جميع السوريين أي حوالي ٢٤ مليون سوري، لا مليون ولا مليونين ولا عشرة ملايين، ٢٤ مليون سوري، يعانون من جملة واسعة من التدابير القسرية التي تطالهم في جميع مناحي الحياة في ظل تجاهل معيب من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لمطالباتنا المتكررة بإيلاء الأهمية اللازمة لهذه المسألة في تقاريرها على الأقل، وهذا أضعف الإيمان. وما هو معيب أكثر من تجاهل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو الردود التي نسمعها من بعض ممثليه في الغرف المغلقة في لقاءاتنا الخاصة معهم بأنه من غير المسموح لهم الحديث عن هذه المسألة، وإلا فإن مسارهم الوظيفي قد يتضرر أو تتم معاقبتهم وإقصاؤهم عن وظائفهم. وهو عذر أقبح من ذنب لمن يعمل لتنفيذ ولاية إنسانية نبيلة على نحو يُفترض به أن يكون مهنيا وحياديا وإنسانيا.

٦٤ تقريرا مكتوبا قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومئات الإحاطات، لم نسمع فيها كلمة عن طفل سوري يعاني من البرد القارس في مدارس أو منازل بلا تدفئة بسبب التدابير القسرية التي تحول دون استيرادنا للوقود للتعويض عن إنتاج حقولنا الوطنية من النفط والغاز، النفط والغاز، اللذين ينهبهما المحتل الأمريكي وهو يختال مستهترا. الاحتلال الأمريكي يقول إنه يحب النفط والغاز السوريين. وقد استمعنا اليوم إلى ما ورد في بيان السفيرة الأمريكية من جهة مطالبتها للحكومة السورية وحلفائها الروس بإدخال المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان في التنف، أليس كذلك كلكم استمعتم إلى هذا الكلام قبل قليل. إن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل منطقة التنف السورية وتحمي وتسلح في هذه المنطقة فصيلا إرهابيا يدعى ''مغاوير الثورة''. وهذا الفصيل هاجم مدينة السويداء في الجنوب قبل عامين وذبح مئات المدنيين الساعة الرابعة صباحا، نساء وأطفالا ورجالا، ذبحوهم ذبحا فجرا الساعة الرابعة صباحا، هذا الفصيل الإرهابي الذي هاجم مدينة السويداء وذبح مئات المدنيين وخطف النساء والأطفال بالعشرات ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة التنف.

ومع ذلك، فالزميلة الأمريكية تطالبنا نحن وحلفاءنا بإدخال المساعدات إلى مخيم الركبان ومنطقة التنف. يعني أن الأمريكيين يحتلون أرضنا ويرعون فيها فصيلا إرهابيا، وبعد ذلك يطلبون منا أن نسمح بدخول المساعدات الإنسانية، وكأنهم لم يسمعوا في حياتهم كدولة عظمى مسؤوليات سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني، يعني السلطة القائمة بالاحتلال هي التي يجب أن توفر ما يسمى بالمساعدات الإنسانية للمدنيين الذين يعيشون في منطقة خاضعة للاحتلال. على كل حال، عشرات التقارير ومئات الإحاطات ولم يخبركم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأولئك المواليد الجدد الذين فقدوا أرواحهم جراء انقطاع الكهرباء عن حاضنات بعض المشافي أو المراكز الصحية أو عن نظرائهم الذين كُتبت لهم الحياة، لكن التدابير القسرية أبت إلا أن تواصل قتلهم من خلال منعهم من الحصول على حليب الأطفال ومواد غذائية أساسية أخرى.

ولم يحدثكم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن أمهات يلجأن إلى تدريس أبنائهن على ضوء شمعة. عشرات التقارير ومئات الإحاطات ولم يبلغكم المكتب بأولئك الذين فقدوا أرواحهم في غرف العمليات الجراحية جراء الحظر المفروض على استيراد خيوط الجراحة ومضادات تخثر الدم خلال العمليات الجراحية وأجهزة طبية أساسية كأجهزة الرنين المغناطيسي والأشعة وغيرها.

ومع ذلك، فقد وجد السيد لوكوك اليوم أن إغلاق معبر اليعربية، الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأمريكية بالمناسبة، هو الذي يحول دون إدخال خيوط الجراحة إلى سورية. وقال إن إغلاق ممر اليعربية يحول دون إدخال ٤٠٠ نوع من الأدوية، بما في ذلك يعني الخيوط الجراحية. يعني لا يوجد معبر لإدخال الخيوط الجراحية إلى سورية إلا اليعربية. أو ليس كذلك أخي جورج؟ اليعربية فقط هي التي تدخل الخيوط الجراحية، وغير اليعربية مستحيل، صعب! كيف يمكننا إدخال خيوط جراحية إلى سورية من خلال معبر غير معبر اليعربية؟ فمعبر اليعربية مختص بالخيوط الجراحية! هذا هو الكذب؟

عشرات التقارير ومئات الإحاطات ولم يخبركم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بذوي الاحتياجات الخاصة والمتضررين الذين تمنعهم التدابير القسرية من الحصول على احتياجاتهم الأساسية، كالأطراف الصناعية أو الكراسي الكهربائية المتحركة. عشرات التقارير ومئات الإحاطات ولم يخبركم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعجز السوريين عن استيراد الكثير من احتياجاتهم المعيشية، ومنها الغذاء والدواء، جراء العقوبات المصرفية ومنع التحويلات. عشرات التقارير ومئات الإحاطات ولم يخبركم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأوضاع أولئك المغتربين السوريين الذين لا يحصلون على خدمات قنصلية في الكثير من الدول ولا يستطيعون تحويل ولو مبلغ بسيط لإعانة ذويهم في سورية. كما لم يخبركم بمصير عشرات الآلاف من السوريين ممن قضوا غرقا في مياه المتوسط على يد عصابات التهريب والاتجار بالبشر التركية.

تسع سنوات عجاف مرت لم نسمع فيها مطالبة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لألمانيا، على سبيل المثال، بالسماح لشركة سيمنز بتوريد قطع الغيار اللازمة لإصلاح محطة الكهرباء في جندر، التي أنشأتها ألمانيا قبل عدة عقود، والتي تشكل مسألة إنسانية بحتة وحاجة أساسية للمستشفيات والمدارس وللمدنيين السوريين. فما جدوى تلك التقارير وهذه الاجتماعات، إذا كانت عاجزة عن توفير قطع غيار لمحطة توليد كهرباء؟ ألم يسمع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية شكاوى مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في سورية من آثار التدابير القسرية على عملها الإنساني؟ ألم يسمع بتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الذي أكد الآثار السلبية الخطيرة للتدابير القسرية على إيصال المساعدات الإنسانية في سورية؟ ألم يسمع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما قاله السيد إدريس

الجزائري، المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية أحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان؟ وأقتبس من قوله:

”إن هذه التدابير القسرية الأحادية الجانب، تسهم في تفاقم معاناة الشعب السوري. وإنه من الصعب تصديق الادعاءات بأنها موجودة لحماية السوريين“.

ألا يرغب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برفع رأسه من الرمال وتوصيف الأمور على حقيقتها؟

إن هذا النقد الإنساني - أنا أسمي نقدي هذا إنساني، فنحن في جلسة إنسانية - هو من باب حرصنا على أن تكون أنشطة وتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لهذا المجلس نزيهة وتليق برسالة المكتب النبيلة. لكن الإخلال بهذه المهمة يدعونا لاستذكار الحكمة المعروفة والقائلة: لا تتوقع ألا يلسعك اللهب إن اقتربت من النار. من يخطئ عليه أن يتحمل النقد.

هنالك الكثير من الصور المرتبطة بالتدابير القسرية التي لم يخبركم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد يزعم البعض في هذا المجلس أنها مسائل ثانوية أو مجرد أضرار جانبية، كما يسميها عتاة الكذابين. عبارة جميلة. لكنها مسائل تمس المجتمع السوري بأسره وتمثل أولوية عليا بالنسبة لنا ولمن يحترم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وأؤكد لكم أن مشكلتنا ليست مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كمؤسسة. وإنما مع القائمين عليها ممن استبدلوا جدول أعمال الأمم المتحدة الإنساني بجدول أعمال حكومات الدول التي ينتمون - هم - إليها. ولو صدقت مزاعمهم لما امتنعوا عن تلبية طلباتنا وتقديم الدعم لسكان أكثر من ٤٠ بلدة ومدينة تم تحريرها خلال الشهر الحالي من الإرهاب في إدلب ومحيطها. مئات الآلاف من المدنيين تم تحريرهم من الإرهاب، لكننا لم نسمع على الإطلاق أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يريد أن يرسل مساعدات لهؤلاء المدنيين.

وختاما، يؤكد بلدي على البناء على الصفحات البيضاء والإنجازات الكبيرة التي تحققت من خلال تعاوننا الناجح مع عدد من وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، و ٣٨ منظمة غير حكومية أجنبية مرخص لها بالعمل في سورية، من بينها خمس منظمات فرنسية وثلاث منظمات أمريكية وخمس منظمات بريطانية وأربع منظمات ألمانية وثلاث منظمات روسية، وغيرها من الدانمرك والنرويج وهولندا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا وفنلندا.

ويشدد بلدي على ضرورة إنهاء العمل بالتدابير المفروضة على الشعب السوري بشكل فوري ومن دون أي شروط ووضع حد نهائي لا رجعة فيه لسياسات العقاب الاقتصادي، التي تتبناها بعض حكومات الدول الأعضاء، لأن هذا ما استقر عليه القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأطمئنكم أنه بالرغم من كل الضغوط التي يتعرض لها الشعب السوري، فإنه لن يتخلى عن سيادته ولن يسمح بالمساس بخياراته الوطنية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.